تقويم تجارب الخصخصة لبلدان مختارة
(المملكة المتحدة، روسيا، جمهورية مصرالعربية)

الأستاذ الدكتور / محمد رؤوف سعيد[١]، المدرس المساعد/ سمية محمود نجم الدين[٢]

١جامعة السليمانية-كلية التجارة، ٢ جامعة السليمانية-مركز كوردولوجي

ڕێکەوتی وەرگرتن: 11 ئاب ٢٠١٩، پەسەندکردن: 22 ئاب ٢٠١٩، بڵاوکردنەوە: ٢٥ کانونی یەکەم ٢٠١٩

مافی چاپ و بڵاوکردنەوە © ٢٠١٩ الأستاذ الدكتور / محمد رؤوف سعيد، المدرس المساعد/ سمية محمود نجم الدين

الملخص:

منذ عام 1979،فأن العديد من الصناعات الحكومية في بريطانيا والتي كانت سباقة في الخصخصة قد تم بيعها الى حملة الأسهم، كما ويمكن وصف الخصخصة في روسيا على إنها سلسلة من الإصلاحات الجارية في الفترة مابعد العهد السوفيتي، والتي تضمنت خصخصة واسعة جداً لأصول كثيرة كانت مملوكة من قبل الدولة السوفيتية السابقة،وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بأصول المنشآت الصناعية،الطاقة، والقطاع المالي وغيرها،أما في مصر فأن سياسة الإنفتاح التي بدأت في عام 1974إستدعت الضرورة إعادة الحياة في الإقتصاد عن طريق الإنفتاح،على وجه الخصوص بوجه الإستثمارات الأجنبية، وحيث أن هذه السياسات أصبحت تمتلك المزيد من القوة والتأثير بعد ثمانينات القرن الماضي، وهي مستمرة الى وقتنا الحاضر،هذا من جانب ومن جانب آخر لقد تبين إن عمليات الخصخصة في بعض الدول المختارة أظهرت بعضاً من النجاحات والعديد من حالات الفشل،وخرج البحث ببعض الاستنتاجات والتي قد تشكل خارطة طريق للدول التي تنوي خصخصة بعض من مشاريعها العامة.

Abstract

Since 1979,many state owned industries in the **UK** have been sold to private shareholders, Privatization in Russia describes the series of post-soviet reforms that resulted enlarge-scale Privatization state owned assets, particularly in industrial ,energy ,and financial sectors.

As for Egypt the openness policy which started in1974necessitated reviving the economy through openness ,especially for foreign investments since these policies started to have more strength and influence after the 1980s and they are continuing to our present time ,it became apparent that the privatization processes in some selected countries showed some successes and many cases of failure hence the study had reached to with some conclusions which can be seen as a road map for the countries intending to privatize some of their state enterprises.

پوختە:

لە سالي (1979)وة زۆريك لة ئيشة سازية حكومية‌كان لة بەريتانيا فرۆشران بةخاوةندارێتي ئشكةكان، لة رو سيا دةكريت وةسفي بةتايبةتكردن بكريت كة بريتية لةو زنجيرة ضاكسازيانةى كة لةم ولاتة كراون لةدواى سةردةمى دةولةتى سۆفيت، دواي ئةوةى كة بةتايبةتكردنيكى فراوان ئةنجام درا بۆ ضةندين بنەڕەتى زۆر، كة ئيشتر لةلايةن دةولةتى سۆظيةتةوة خاوةندارێتى دةكران، بةتايبةتى ئةو بنەڕەتانةى كة تايبةت بوون بة دامةزراوة ئيشة سازية‌كان و وزةو كةرتى دارايي.

سةبارةت بة ميسر سياسةتي كرانةوة كةلةسالَي 1974دا دةستي ثێكرد بوذانةوةى ئابووري كردة ثيويستي لة رِيَي كرانةوةوة بةتايبةتي بةڕووي وةبةرهيَنة بيانية‌كاندا بةتايبةت كة ئةم سياسةتانة وايانليَهات هيَزو كاريطةرييةكي زياتريان هةبيَت ثاش هةشتاكاني سةدةى رِابردوو و تا ئيَستاش بةردةوامن،هةروةها دةركةوت كة ثرِؤسةكاني بةتايبةتيكردن لة هةنديَك ولَاتي هةلَبذيَردراودا هةنديَك سةركةوتن و زۆر شكستيان نيشانداوة، لةمةوة تويذينةوةكة طةيشتةوةتة هةنديَك دةرئةنجام كة دةكريَت نةخشة رِيَطايةك بن بۆ ئةو ووڵاتانةى بةنيازي بةتايبةتيكردني هةنديك لة ثرِؤذة طشتية‌كانيانن.

***المقدمة:**

يمكن تعريف الخصخصة على إنها تمثل عملية تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص،بصورة كلية أو جزئية،وكذلك الحال فأنها تعد عملية إشراك القطاع الخاص في ملكية وإدارة القطاع العام .

وتعمل الخصـــخصـــة الى رفع الكفاءة الاقتصـــادية على الصـــعيد الجزئي للمشـــاريع المتعثرة،وكذلك رفع الكفاءة الاقتصـــادية على الصـــعيد الكلي للبلد، من خلال إعادة هيكلة الاقتصـــاد صـــوب مزيد من التحرير داخلياً بوجه القطاع الخاص المحلي،وخارجياً بوجه الشـركات الأجنبية للإسـتثمار في البلد،من أجل زيادة التدفقات الرأسـمالية الهادفة الى بناء المزيد من الطاقات الإنتاجية والتي تزيد من الإنتاج والإنتاجية،وهذه العملية تهدف بالأســـاس الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة التشغيل وزيادة المستويات المعاشية للمواطنين،ومن أجل الإستفادة من الأخطاء التي إرتكبتها بعض البلدان حينما أقدمت على عملية الخصخصة بغرض عدم تكرارها.

***هدف البحث:**

إن الهدف الذي يرمى اليه هذا البحث إنما يتلخص في الكشـــف عن النوايا الخصـــخصـــة التي كانت وراء عملية الخصخصة في البلدان المختارة،وما آلت اليها هذه العملية من جوانب النجاح والفشل ،بغرض تقويم تجارب الخصخصة للبلدان المختارة(المملكة المتحدة،روسيا الاتحادية،جمهورية مصر العربية)

***أهمية البحث:**

تأتي أهمية هذا البحث لما للخصخصة من أهمية كموضوع حيوي ينبغي التطرق اليه،وما للخصخصة من أدوار في إعادة هيكلة المنشـــآت الحكومية المتهالكة والتي أصـــبحت عالة على الاقتصـــاد،وكذلك الحال من أجل إيجاد الطريقة العملية لإدارة الاقتصـــاد والتي نالت إســـتحســـاناً من قبل الفكر الاقتصـــادي الليبرالي الحديث المدعوم أســـاســـاً من قبل المنظمات الإقتصادية العالمية والتي تقدم معوناتها الإقتصادية وخبراتها الإدارية والفنية والمالية لإنجاح هذه العملية.

***مشكلة البحث**:-

تنحصر مشكلة البحث في إشكالية عملية الخصخصة والتي تتم الدعوة اليها ويتم الأخذ بها وفق المثل الشائع الذي يقول"كلمة حق يراد بها باطل" وذلك من أجل عن المشـــكلات العديدة عن هذه العملية من خلال اســـتعراض بعض التجارب في دول مختارة، رأســـمالية متقدمة متمثلة ببريطانيا وإشـــتراكية ســـابقة متمثلة بروســـيا الإتحادية،ونامية متمثلة بمصر.

***فرضية البحث:-**

يفترض هذا البحث فرضيتيين مفادها الآتي:-

1-لدى انها تلقي نوعاً من القبول صناع السياسة كونها وصفة مقبولة.

2-إنها ليست بالضرورة أن تكون ناجحة في كل البلدان خاصة إذا لم تتبلور الوسائل الناجحة،عليه فليست بالضرورة ان تكون عمليات الخصخصة وفق الطرق الصحيحة التي ينبغي اعتمادها كي تكون نتائجها في صالح اقتصاديات البلدان التي تعاني من حالات عدم الكفاءة في الاقتصاد.

***منهجية البحث:**

يعتمد هذا البحث النظري المنهج التأريخي الإستنتاجي لتحليل الوقائع والمشاهدات التي حصلت بخصوص تجارب البلدان المختارة.

***هيكلية البحث:-**

بغرض التعّرف على الخصخصة ومن أجل الكشف عن خطواتها الضرورية والتحسب لمشكلاتها ومن أجل اخذ العبرة من تجارب بعض البلدان التي اعتمدت الخصخصة،لأختيار صحة فرضية البحث من عدمها تم تقسيم الى المحاور الآتية:

أولاً:لماذا الخصخصة..؟

ثانياً:تجربة المملكة المتحدة في الخصخصة

ثالثاً:-تجربة روسيا الإتحادية في الخصخصة

رابعاً:- تجربة جمهورية مصرالعربية في الخصخصة

أولاً: لماذا الخصخصة ..؟

يعود السبب في الدعوة الى الخصخصة الى التدني الملحوظ في كفاءة القطاع العام وأنماط الخسارة التي تتكبدها بعض المؤسسات الحكومية، نتيجة هدرها لكثير من موارد الدولة دون جنى ثمار كثيرة ومنافع ملحوظة جرّاء الإنفاق الكبير الذي تجريه الحكومة خاصة في مجال النفقات التشغيلية بسبب إستخدامها لقوى عاملة كثيرة بانتاجية عمل متدنية.

فضلاً عن قطع دابر الهدر في الموارد، فأن الخصخصة تهدف أيضاً الى عرض السلع والخدمات بأسعار أقل و بنوعيات أحسن، حيث إن عمليات الخصخصة والتي تترافق مع الإنفتاح الإقتصادي وزيادة المنافسة، تنتهي الى زيادة المبادرة وتحسين الأداء.(حميدة، 2013،ص47)

بدأت الدعوة الى الخصخصة مع بدايات نشؤء علم الإقتصاد، حيث نادت الكلاسيكية الى إختصار التدخل الحكومي في مجال الدولة الحارسة المتمثلة بحماية النظام العام من حيث حماية الأمن الخارجي والداخلي وضرورة تدخل الدولة في الأنشطة الإقتصادية التي تفشل فيها السوق،حيث تتدخل الحكومات في تقديم السلع العامة وبعض الخدمات العامة، أما بقية الأنشطة الإقتصادية التي تلازم السوق من حيث تحقيق الأمثلية فأن الحكومات يجب عليها أن لا تتدخل فيها بل عليها أن تتركها لأنشطة القطاع الخاص(ابوعامرية،2008،ص99)

إعتقدت الليبرالية القديمة بأن النظام الإقتصـادي نظام طبيعي ومثل هذا النظام يسـير نحو تحقيق الكفاءة والتوازن في حال إذا تم تركه من دون أى تدخل،خاصـة من قبل الطرف الحكومي،وهكذا فأن الأنظمة الإقتصـادية التقليدية بعد قيام الثورة الصـناعية في اوروبا الغربية وأمريكا الشـمالية قد تم بناؤها على هذا الأسـاس، واسـتمر الحال هذا خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين لحين حصول الأزمة الإقتصادية الكبرى التي كادت أن تعصف بالنظام الرأسمالي،لولا أن تم الأخذ بالتوصيات الكينزية التي فسرت تلك الأزمة على أنها متمثلة بأزمة القصور في الطلب الكلي الذي لايمكن تجاوزه من غير التدخل الحكومي في مجال الأشغال العامة.(عبدالله،2002،ص50)

كانت أزمة الثلاثينات في القرن الماضي ونشوب الحرب العالمية الثانية سبباً في إنحسار الدعوة الى الخصخصة،إذ أنه وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وبتأثير الأفكار الإشتراكية المنتشرة في أرجاء العالم، وبعد أن ترسخت وتوسعت الأنظمة الإشتراكية القائمة على اساس الفكر الماركسي، فأن أحزاباً عمالية وإشتراكية أستولت على مقاليد الحكم بالقوة في البلدان الأوروبية الشـرقية،أو أنتخبت أحزاباً اشـتراكية لتتولى السـلطة في بعض الدول الأوروبية الغربية،كما وإن بروز النقابات العمالية وسـن قوانين الضـمان الإجتماعي وسـيادة الفكر الإشـتراكي على الصـعيد العالمي كان سـبباً في ظهور موجة التأميمات لأنشطة القطاع الخاص،وهكذا فأن التأميم بدلاً من الخصخصة قد لقي الترحيب به على الصعيد العالمي. (Zahra,shaker.A&Hansen 2000,pp83-103)

منذ سـبعينات القرن الماضـي وبعد أن إسـتنفذت الطاقات الإنتاجية في رفد المزيد من السـلع والخدمات خاصـة في البلدان المتقدمة،حيث فقدت الأفكار الكينزية بريقها ولم تعد وضـاءة كما كان الحال في الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها، إذ وبدلاً من مشـكلة الركود والكسـاد الإقتصـادي إنبثقت على السـاحة الإقتصـادية العالمية مشـكلة جديدة ألا وهي مشـكلة التضـخم وباتت وصـفات العلاج تقدم لتلك المشـكلة من ضـمنها السـياسـات المالية التقشـفية المتمثلة بالإنفاق الحكومي والسياسات النقدية التقييدية المتمثلة برفع أسعار الفائدة.(ابوعامرية،2008،ص127)

في عام 1973 نشبت حرب ما بين الدول العربية وإسرائيل إستخدم فيها العرب النفط كسلاح ضد البلدان الرأسمالية الغربية كونها سـاندت اسـرائيل ضـد البلدان العربية،حيث قطعت البلدان العربية المصـدرة للنفط الإمدادات النفطية عن تلك البلدان،عليه ونتيجة لمثل هذه الحالة فقد إرتفعت أسـعار النفط على نحو ملحوظ، لذا فقد إزدادت التكاليف الإنتاجية، ومثل هذه النتيجة أدت الى بروز ظاهرتين ترافقت حصـولهما معاً، حيث لم تكن متوقعة الى ذلك الحين، وكانت تخالف الأفكار التي طرحتها النظريات الإقتصادية من ضمنها النظرية الكينزية التي كانت تنظر الى عدم إمكانية تزامن حالة إرتفاع الأسعار مع حالة الركودالإقتصادي التي حصلت في ثمانينات القرن الماضي.(ثابت،1425هجري،ص2)

لقد كانت أزمة الركود التضخمي سبباً مباشراً في إعادة نظر صناع السياسة والإقتصاديين بخصوص طبيعة النظام الإقتصـادي والأدوار التي يمارسـها كل من القطاعين العام والخاص في إدارة الأنشـطة الإقتصـادية القائمة، وقد كانت المبادرة الأولى الرئيسـية متمثلة بمبادرة رئيسـة الوزراء البريطاني(مارغريت تاتشـر)بضـرورة خصـخصـة أنشـطة كثيرة يمتلكها ويديرها القطاع العام،خاصـة تلك الأنشـطة التي تعمل بخسـارة وتثقل كاهل ميزانية الدولة.(شـيخان، 2008،ص5)

لم تجر عمليات الخصـــخصـــة على نحو واحد، إذ إختلقت هذه التجارب بحســـب طبيعة النظام الإقتصـــادي القائم وبحسب طبيعة المجتمعات التي تعرضت بلدانها الى هذه العملية،ففي بعض البلدان وعلى سبيل المثال في ماليزيا التي خضعت الى تجربة تخصيص ناجحة،حيث وفي هذا البلد وجدت الحكومة أن من الأهمية بمكان طرح أسهم الشركات الخا ضعة للخصخصة للإكتتاب العام، على أن يتولى القطاع الخاص إدارة تلك الشركات، حيث تم بيع الأ صول المنقولة وتأجير الأصـــول غير المنقولة، ولم تتخل الحكومة الماليزية كلياً عن هذه المنشـــآت، إذ بقيت عين الدولة منصـــبة على وضعية هذه المنشآت وأصبحت تتدخل عند الضرورة،خاصة في أوقات الأزمات.(ثابت،1425هجري،ص5)

ثانياً:-تجربة المملكة المتحدة في الخصخصة

منذ أن تولت(مارغريت تاتشر)رئاسة الحكومة في المملكة المتحدة،فأن بريطانيا التي مالت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى التأميم وزيادة دور الحكومة، أصبحت تدير وجهها نحو سياسة جديدة أساسها إضعاف الدور الحكومي وإطلاق المبادرات الى القطاع الخاص في إطار الليبرالية المطلقة التي اعتمدتها الحكومة البريطانية التي قادتها هذه المرأة التي تم وصفها بالمرأة الحديدية،حيث وبعد دعوتها الجدية الى الخصخصة،قامت .(British Air Way) الحكومة البريطانية بتخصيص شركات الطيران من بينها شركة. (سلامة،،20-22يونيو،ص19)

1-تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة:المبررات

بعد عمليات التأميم التي جرت في بريطانيا، وجد البريطانيون إن الشـــركات المؤممة بدأت تفقد كفاءاتها،وأصـــبحت الإنتاجية بأنماطها المختلفة متدنية،اضـف الى ذلك فأن هذه النشـاطات شـكلت عبئاً مالياً على الموازنات العامة للدولة، ولم تعد أمام بريطانيا ســـوى اللجوء الى طبع أوراق نقدية جديدة ما أفقدت العملة البريطانية الكثير من قيمتها، ناهيك عن زيادة التضـخم والبطالة التي إنتشـرت في بريطانيا وكان البريطانيون مضـطرين الى إعادة النظر في سـياسـاتهم وستراتيجياتهم الإقتصادية.(ثابت،مصدرسابق،ص39)

فضلاً عن سياسة طبع الأوراق النقدية والتي تسمى أيضاً بسياسة التمويل بالتضخم، فأن الحكومة البريطانية ما قبل فترة الخصخصة كانت تضطر الى فرض ضرائب جديدة كثيرة لجباية الإيرادات الضرورية، وهكذا فأن المملكة المتحدة وفي عهد(تاتشـر)قامت بقلب المعادلة الإقتصـادية من حالة التأميم الى حالة التخصـيص لبعث الحياة في المؤسـسـات المتهالكة، ومن أجل تخليص الحكومة من الإنفاق الســنوي الكبير،فعلى ســبيل المثال فأن (75%)من الشــركات القائمة بأستخراج الفحم والتي كانت مملوكة للحكومة قبل تخصيصها كانت تعمل بخسارة وكانت الحكومة البريطانية مضطرة الى تعويض الخســائر التي كانت تتكبدها هذه الشــركات، حيث كانت الحكومة البريطانية تدفع معونات مالية الى هـذه الشـــركـات بمقـدار(3)مليـاردولار ســـنويـاً كي تســـتمر هـذه الشـــركـات في نشـــاطـاتهـا الانتـاجيـة. (ابوعامرية،2008،ص132)

بعد أن عقدت الحكومة البريطانية أوائل الثمانينات العزم على تخصيص شركات تعدين الفحم، وبعد أن تم بيع الجزء الأكبر من هذه الشركات، فأن هذه الشركات كانت لابد لها أن تعيد هيكلتها المالية والإدارية والتشغيلية، عليه فقد قامت هذه الشـركات بتسـريح الآلاف من العمال، وكانت النتيجة أن قام العمال بالأعتصـام والإضـراب والتظاهر، حيث دامت القلاقل والإضـــرابات لفترة زمنية طويلة وتوقف الإنتاج لبعض من الوقت، إلاّ إن الحكومة البريطانية بزعامة(تاتشـــر)لم ترضـخ لهذه الضـغوطات،عندها سـميت(تاتشـر)بالمرأة الحديدية،كونها أصـبحت صـامدة صـلدة كالحديد بوجه كل هذه الضغوطات.(سلامة ،مصدر سابق،ص11)

بعد إصرار الحكومة البريطانية وبعد صمود رئيستها(تاتشر)بوجه النقابات العمالية،وبعد أن دام هذا الصمود والاصرار إضطر العمال الى العودة الى إعمالهم، إذ أن هؤلاء لم يكن باستطاعتهم التخلي عن وظائفهم السابقة،ليرضوا بالصيغة الجديدة المتمثلة بحالة الخصخصة التي فرضت نفسها وإن كانت ضد إرادتهم، وهكذا فأن حزب المحافظين الذي تولى السلطة في بريطانيا إ ستطاع أن ينفذ سيا ساته المتمثلة بتحرير أكثر للاقتصاد،أما بشأن أو ضاع العاملين في صناعة إ ستخراج الفحم في بريطانيا،فأن الإجراءات الجديدة ذات الصلة بالخصخصة أدت الى أن تنتهي بفقدان حوالي (3) آلاف عامل لوظائفم في (Gragg and Dyck,1999,PP131-134) هذا القطاع.

بعد أن نجحت الحكومة البريطانية في خطوتها الصعبة المتمثلة بتخصيص صناعة استخراج الفحم،أقدمت هذه الحكومة على خطوات لاحقة من بينها خصخصة قطاعات الكهرباء،الإتصالات،النفط والغاز، الحديد والصلب ،القطارات، المطارات،إسالة المياه، والتي كانت مشاريع تابعة الى الحكومة،من خلال طرح أسهم هذه الشركات للبيع في أسواق الأسهم كي يستلمها القطاع الخاص، وهكذا وفي عهد (مارغريت تاتشر) فأن ثلث المنشآت (Dickson,Mand Butlerالحكومية قد تم تخصيصها، ولم تعد منشآت حكومية(1997,p298

بعد نجاح عمليات الخصخصة في بريطانيا، فأن الحكو مة البريطانية وبمعاو نة الإدارة الأمريكية التي كان يترأسها(رونالد ريغن)بدأتا تروجان وبقوة لسياسة الخصخصة بغرض تعميمها على بلدان العالم،عليه فأن صدى الخطاب المعروف لرئيسة الوزراء البريطاني(مارغريت تاتشر)لاتزال ترن في الأذهان،حينما قالت بأن (هذه السياسة بدأت تمتد من فرنسا الى الفليبين،ومن جاميكا الى اليابان،من ماليزيا الى المكسيك،من سريلانكا الى سنغافورا،فالخصخصة تشع على القمر).(ابوعامرية،2008،ص130)

2-تقويم تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة

في حال تقويم تجربة الخصخصة في بريطانيا، فأنه بالإمكان القول إن بريطانيا كانت السباقة في الاتيان بهذه السيا سة، وكانت السباقة في الخوض فيها من دون تردد وبقوة وبشمولية كاملة تمتد الى معظم الأنشطة الإقتصادية سواء أكانت سلعية أم خدمية أو توزيعية، إلاّ إن شمول هذه العملية في جميع المرافق لم تكن في محلها،فعلى سبيل المثال فأن بعض الأنشطة الاقتصادية يمكن وصفها على إنها أنشطة سوف تنتهي الى الإحتكار الطبيعي منها إسالة المياه والسكك الحديدية وغيرها من الأنشطة المتماثلة، لذا فأن هذه الأنشطة وفي حال تخصيصها فأنها تنتهي الى نتائج تكون في غير صالح المستفيدين،إذ إن أسعارها سوف ترتفع ومقادير الحصول عليها سوف تنخفض،عليه فأن المنتج في مثل هذه النشاطات سوف يتبع سلوكاً مفاده التقليل من الإنتاج ورفع الأسعار، ومثل هذه الحالة قد تم التوقع لها في النقل بالسكك الحديدية،لذا فأن الحكومة البريطانية كان يفترض بها الإبقاء على هذا النشاط في يد الحكومة البريطانية وعدم تخصيصها، غير أن واقع الحال قد أثبت نجاح الخصخصة في هذا المرفق ولم ينته الى النتائج التي كان من الممكن توقعها وذلك بسبب إدخال التكنولوجيا المتطورة في هذا المرفق،إذن الخدمات المقدمة فيها بعد إعتماد الخصخصة أصبحت مناسبة و وفيرة من دون أن ترتفع أسعارها. (Dinavo.1995.9157)

إن المعترضين على خصخصة النشاطات المنتهية الى الإحتكار الطبيعي يقولون،إن إدخال التكنولوجيات الجديدة في مثل هذه الأنشطة أسهل في حال كونها أنشطة تابعة الى الحكومة، ولكن في حال إذا كانت هذه الأنشطة تابعة الى

القطاع الخاص، وبما إن جهات القطاع الخاص المشـتركة والمسـاهمة فيها عديدة، لذا فأن عملية إدخال التكنولوجيات الجديدة وأسـاليب العمل الجديدة تكون معقدة ، كون مصـالحها متضـاربة، وكونها جهات خاصـة لها الحق في عدم الإمتثال الى أوامر الحكومة، حتى و إن كانت دعواتها صـحيحة وفي صـالح ذلك القطاع،غير إن الطبيعة الإحتكارية لبعض المرافق حتى وإن كانت تابعة الى القطاع تسـاعد في إدخال الأنماط التكنولوجية الحديثة والمتطورة. (ابوعامرية،ص130)

من بين المآخذ الأخرى التي تم أخذها على تجربة الخصـخصـة في بريطانيا،إن هذه الحكومة كانت عليها أن تخطو خطواتها بروية وبتأني، حيث إن عمليات الخصـخصـة خاصـة في مراحلها الأولى لم تلق شـعبية كبيرة، وقد أدت الإعاضـات الكبيرة والإضـرابات المسـتمرة ،وما تلقاها المعترضـون من عنف وجرائم كثيرة يردها البعض على الشـرطة البريطانية لجعلها لجعلها سبباً في حصول تداعيات إجتماعية سلبية الخصخصة. (park, Hoon , 1998,p44)

ثالثاً:-تجربة الخصخصة في روسيا الإتحادية

في الماضي القريب كانت الحكومات في البلدان الإشتراكية السابقة وفي عدد كبير من البلدان النامية هي المسيطرة الأكبر على معظم النشاطات الإقتصادية لا، بل إن تجارب بعض البلدان الإشتراكية كانت قاسية بخصوص عدم السماح للقطاع الخاص لأن ينهض وينمو في إطار إقتصـاديات هذه البلدان، وكان السـبب في عدم السـماح لأنشـطة القطاع الخاص يعود الى الجانب الفكري والفلسـفي للقائمين على الدول الإشـتراكية،إذ إن الفكر الماركسـي كان يؤمن بأن الرأأسمالية هي نظام إقتصـادي و إجتماعي جائر قائم على استغلال الإنسـان لأخيه الانسـان،ومثل هذا النظام في نظر الماركسيين هو نظام زائل وسرعان ما يتحول الى النظام الإشتراكي الذي يلغي الإستغلال.(فيلونيك،1996،ص2)

1-الخصخصة في النظام الإشتراكي روسيا الإتحادية أنموذجاً

كان السـبب في عدم سـماح البلدان الإشـتراكية لأن يلعب القطاع الخاص لدور كبير في الاقتصـاد يعود الى مسـألة امكانية تحول أنشـطة القطاع الخاص الى وسـيلة لإسـتغلال العاملين من قبل الرأسـماليين، إذ إن الرأسـماليين المالكين لوسـائل الانتاج سـوف يسـتحوذون على جزء من قيمة العمل للعاملين القائمين بالأعمال، وحيث إن الأجر الذي يدفعه الرأسـمالي الى العامل المأجور لايضـاهي سـوى قيمة قوة العمل، ومثل هذه القيمة الأخيرة(قيمة قوة العمل)انما هي القيمة التي تعيد الى العامل قوة عمله من خلال ما يسـتهلكه ويسـتفيد منها ويحصـل عليها من سـلع وخدمات والمسـتلزمات الحياتية الأخرى هو وعائلته أما المتبقى من قيمة العمل فأنها تمثل فائض القيمة التي يحصـل عليها الرأسـمالي والذي يسـتفيد منه ليدير) (ANDERISHLIFER&ROBERT,1993,P161نشـاطه الإقتصـادي أو يوسـع دائرة إنتاجه.

يدّعي دعاة الإشـتراكية إنه وفي البلدان الإشـتراكية،فأن الحكومات وبما إنها هي التي تدير النشـاطات الإقتصـادية فأنها تنوب عن الرأسـماليين في الإسـتحواذ على الفائض الذي يفيض عن قيمة العمل،غير إن الحكومات وبما إنها تعيد هذا الفائض الى عموم المواطنين أو تستخدمه لمصـلحة الإقتصـاد أو لمصـلحة البلد،عليه ومن أجل تفريق هذا الفائض وتمييزه عن فائض القيمة فأن الأدبيات الإشـتراكية قد سـمت هذا النوع من الفائض بفائض المنتوج. (فيلونيك،نفس المصدر السابق،ص3)

رغم قوة المنطق الإشـتراكي في ضـرورة الأخذ بالمبادئ الإشـتراكية وتوسـيع القطاع الإشـتراكي،إلاّ إن التطبيقات الإشتراكية قد لاقت صعوبات جدية في فترة الحكم السوفيتي ولم يستطع الإقتصاد السوفيتي مسايرة حالة التقدم والتطور الإقتصادي الذي سجلته البلدان الرأسمالية، بالتالي فان الإقتصاد السوفيتى وإقتصاديات البلدان الإشتراكية بـدأت تتهـالـك منـذ ثمـانينـات القرن المـاضـــي، كمـا وإن ســيـاســـات الإصـــلاح التي أقـدم عليهـا زعيم الإتحـاد الســـوفيتى(غورباتشـــوف) بدلاً من أن تنتهي الى إصـــلاح حقيقي تســـبيت في إنهيار الإتحاد الســـوفيتى كبلد موحد وإنهيارالنظام الإشـــتراكي فيه،وفيما بعد لحقته إنهيارات (ANDERISHLEIFER,ROBBERT,1993,p142)متتالية للأنظمةالإشتراكية في دول أوروبا الشرقية.

أدرك الجميع حتى القائمين على البلدان الإشتراكية السابقة بأن النشاطات الإقتصادية التي كانت تعمل وفق الأسس الإشتراكية كانت تتخللها إخفاقات كثيرة، إذ إنها أثبتت فشلها على الساحة الإقتصادية،غير إن القوانين السائدة أنذاك في زمن الإشـتراكية لم تكن تسـمح لتحويلها الى القطاع الخاص،غير إنه وبعد فترة من الزمن وبعد التحول السـياسـي والفكري، فقد تم سن قوانين عديدة تسمح بل تشجع تحول الشركات الى القطاع الخاص، ومثل هذا يعيدنا الى الفترة ما بعد ســقوط الإتحاد الســوفيتى،ففي روســيا مرّت هذه البلاد بأكبر أزمة إقتصــادية بل عمّ الكســاد جميع مفاصــل الإقتصــاد،وأصــبحت المتاجر خاوية من البضــائع، ولم يكن باســتطاعة المواطنين الخروج الى الســوق كبائعين،إذ إن القوانين السـائدة حتى آنذاك لم تكن تسـمح إلاّ للجهات الحكومية بمزاولة النشـاطات الإقتصـادية،حتى وإن كانت هذه النشاطات تنحصر في إطار الأنشطة التجارية في مجال التجارة بالمفرّق.(SHLEIFER,ROBBERT,1993,p153)

من أجل تحريك الوضع الإقتصادي الراكد، ومن أجل رفع القيود القانونية أمام المواطنين للبيع والشراء بصورة حرّة خارج المؤسسة الحكومية تم سن قوانين تسمح باالمواطنين أن يخرجوا الى السوق ليبيعوا ويشتروا،عليه وبعد سن هذه القوانين بدأ الناس يخرجون ما بحوزتهم وما في بيوتهم من بضــائع وتحف وأشــياء أخرى ليبيعوها في الســوق وهكذا وبعد فترة وجيزة تحركت السوق الروسية وتنشطت المعاملات التجارية،وهكذا فأن هذه العملية أصبحت اللبنة الأولى للدخول الى السـوق الحرّة وللإنفتاح نحو برامج الخصـخصـة،إذ قامت الحكومة الروسـية الفتية المتشـكلة على انقاض الدولة الإشتراكية وجدت نفسها أمام خزانة خاوية لم تكن باستطاعتها تمويل نفقاتها من خلال مصادر الإيرادات المتناقصــة،لذا فأن الحكومة الروســية ومع المســببات الأخرى الداعية الى الخصــخصــة،لم تجد وســيلة أخرى.)Nikologorskiy ناجحة لتمويل نفقاتها غير بيع المنشـــآت الحكومية الى القطاع الخاص. Dmitriy yurevich,1997,p6)

3-تقويم تجربة روسيا الإتحادية في الخصخصة

منذ قيام الدولة الروسية الجديدة، ورغم ماكانت تشوبها من عمليات الفساد أقدمت القيادة الروسية على تخصيص المئات من المؤسسات الحكومية،بصيغة تأسيس شركات مساهمة حيث بيعت أسهم كثيرة الى مستثمرين محليين أو أجانب،من بين تلك المشاريع مشاريع البنية التحتية،وذلك من أجل تحفيز المستثمرين المحليين والأجانب للاقدام في بناء مشاريع عديدة،وذلك من أجل المساهمة في بناء طاقات جديدة ومن أجل تشجيع التدفقات الإستثمارية الآتية من الخارج في وقت كانت روسيا تعاني من(Nikologorskiy Dmitriy yurevich,1997,p6 ضعف في الموارد المالية المتاحة.

كانت روسيا مثلها مثل العديد من البلدان الإشتراكية السابقة الأخرى عانت من معضلات شديدة بعد أن أقدمت هذه الدولة على عملية الخصخصة،والسبب يعود الى عدم الإستعداد الكامل للخصخصة حيث ومن خلال العودة الى بدايات إقدام روسيا على الخصخصة،فيتم التوصل الى نتيجة مفادها وهي إن الدافع الرئيسي الذي دفع بروسيا الى الأخذ بالخصخصة ووضعها موضع التنفيذ قد تلخص في الحصول على الموارد المالية الكافية والتي كانت تنقصها بشدة بعد تفكك الإتحاد السوفيتى،عليه فأن الخصخصة لم تكن مدروسة بالكامل ولم يتحسب الروس الى المشكلات التي قد تظهر أثناء الغور فيها والغوض في تفاصيلها. (Nikologorskiy Dmitriy,1997,p7) (

منذ أن بدأت الخصخصة في روسيا،فأن هذه الدولة كانت تعمل على رفع يد الحكومة عن النشاطات الإقتصادية،فعلى سبيل المثال وفي خطة معينة في مراحل الخصخصة، قامت الحكومة بخصخصة ما يقارب(800)شركة حكومية،وقد أملت الحكومة في هذه الخطة أن تحصل على عوائد تقدر بحوالي(33)مليار دولار، حيث وفي هذه الخطة فقد عملت الحكومة على تخفيض حصصها في هذه الشركات المعروضة للبيع لتصل الى(51%)في المرحلة الأولى من عملية الخصخصة على أن تصل هذه النسبة في نهاية المطاف الى (75%) وقد شملت هذه الخطة كبريات الشركات الحكومية الروسية من بينها شركة خطوط السكك (ANDERI SHLEIFER)الحديد الروسي، والتي كانت تمتلكها الحكومة الروسية لوحدها (ROBBERT,p145,

لم تكتفي الحكومة الروسية بتخصيص الشركات الحكومية العملاقة، خارج القطاع غير النفطي، بل إمتدت هذه العملية أيضاً الى القطاع النفطي، حيث إن الشركات النفطية الحكومية إنفتحت هي أيضاً أمام عملية الخصخصة،إذ قامت بعض الشركات النفطية الحكومية ببيع جزء من أسهمها الى شركات خاصة غير حكومية،بل تم بيع البعض منها الى جهات خارجية غير روسية، وقد تعمقت هذه العملية بعدما تم فرض الحصار الإقتصادي على روسيا إثر الحرب في اوكرانيا ودعم الحكومة الروسية لبعض الفصائل الإنفصالية في(Bernard black,reinier kraakman,1999,p57 أوكرانيا.

إن التجربة الروسية في الخصخصة كانت قاسية على الشعب الروسي خاصة في مراحلها الأولى،إذ وجد المواطنون الروس إن المحلات التجارية المعمورة سابقاً أصبحت خالية وخاوية حتى من السلع الأساسية التي يحتاجها الأفراد يومياً،حيث هبطت الأجور الحقيقية المدفوعة للمواطنين بشكل حاد وتفشى الفقر والفاقة وتراجعت نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، أما على الصعيد الإجتماعي، فقد انتشرت المافيا وأصبح المواطنون قلقين على حياتهم اليومية إذ زادت الجرائم وإرتفعت معدلات البطالة وإرتفعت معدلات الهجرة الى الخارج من البلاد، وقد شكلت هذه الهجرة المتزايدة عبئاً على الإقتصاد الروسي،إذ شملت الهجرة أعداداً كثيرة من العلماء والفنيين،هؤلاء اللذين كان الاقتصاد الروسي بحاجة ماسة اليهم لإعادة هيكلة الإقتصاد ولبعث الحياة في الأنشطة الإنتاجية المتهالكة التي دبّ فيها SHLEIFER (ANDERI (p150,الخمول والكسل و أحياناً التعطل.

يذكران عملية الخصخصة في روسيا كانت مشوبة بالغش والفساد، إذ تغلغلت ظواهر الفساد في جسد الأمة الروسية بأكملها بضمنها مؤسسات الدولة الروسية والمنظمات غير الحكومية، وبسبب التداعي الكبير لحالة الانتاج في معظم الأنشطة الإقتصادية أثناء فترة التحول الإقتصادي، وعدم قدرتها على تغطية إحتياجات السوق المحلية، فأن الحكومة الروسية وبدلاً من أن تخطط وتعمل على إعادة الحياة الى هذه الأنشطة المتداعية من خلال وضع برامج تكييف صحيحة وإعادة الهيكلة وفق المتغيرات الجديدة، كانت متكالبة على الخوض في برامج الخصخصة غير المدروسة

والغوص في أعماقها من أجل الحصــول على مقادير إضــافية من الأموال لتمويل موازناتها، كما وإنها لجأت أيضــاً الى الإستثمار المفرط في قطاعي النفط والغاز وغيرها من المعادن، ما جعل الإقتصاد الروسي يسير بأتجاه تشكل الإقتصاد الريعي كون الموارد المالية في أغلبها أصــبحت متأتية من إيرادات الموارد الطبيعية الزاخرة في روســيا، كما ولجأت روسيا في المقابل الى تشجيع الإستيرادات من الخارج لتغطية السوق المحلية بالمواد والمنتجات لتلبية الطلب الكلي على هذه المواد والمنتجات.(الدليمي ،2004،ص16)

رابعاً:- تجربة جمهورية مصر العربية في الخصخصة

بعد قيام ثورة يوليو عام 1952أخذت مصر منحى آخر خاصة بعد تأميم قناة السويس وبعد العدوان الثلاثي من قبل بريطانيا وفرنسا واسرائيل على مصر عام 1956،إذ مالت مصر من الناحية السياسية صوب الإتحاد السوفيتى والفكر الإشتراكي، أما من حيث طبيعة النظام الإقتصادي فأن مصر وبعدما يأست من البنك الدولي والبلدان الغربية لمساعدتها في إنشاء السد العالي على النيل، وبعدما أعلن الإتحاد السوفيتى عن إستعداده لمساعدة مصر في بناء هذا السد فأن مصر أصبحت ميالة اكثر نحو تبنى السياسات الإقتصادية الإشتراكية وزيادة التدخل الحكومي في القضايا الإقتصادية، لذا فقد قامت الحكومة المصرية بجملة تأميمات واسعة منذ عام 1961 بدءاً بتأميم المصارف الأهلية وشركات التأمين وبعدها معظم المصانع وغيرها من الأنشطة الأقتصادية العملاقة.(منيرابراهيم هندي،1995،ص14)

1-الخصخصة في مصر:الأسباب والمبررات

بقي القطاع العام في مصر مسيطراً على الإقتصاد المصري برمته لحين سبعينات القرن الماضي،إلاّ إن المصريين لاحظوا ومنذ ذلك الوقت بأن هذا القطاع بدأ يتلكأ، إذ أصــبح عالة على ميزانية الدولة، حيث وبســبب عدم وجود المنافسة مابين شركات القطاع العام، وبسبب عدم قدرة المنتجات المصرية منافسة المنتجات الأجنبية خارج السوق المحلية، فأن الجهات التي كانت تدير المصانع المصرية لم تعمل على تطوير التكنولوجيات المعتمدة في هذه المصانع، ولم تكن تدخل الآلات والأدوات الجديدة محل المتهالكة منها، بالتالي فقد زاد الإندثار في المنشــآت الحكومية خاصــة الصناعية منها بنوعيه الإندثار نتيجة الإستخدام المتواصل والإندثار التكنولوجي بسبب التقادم التكنولوجي للآلات والأدوات المستخدمة، بالتالي فأن القدرات الإنتاجية أصبحت متناقصة،كما وإن نوعيات الإنتاج أصبحت رديئة بالقياس الى المنتجات الأجنبية، ولكن وفي المقابل فأن تكاليف الإنتاج أصبحت متعاظمة بسبب إنخفاض الإنتاجية بكل أنماطها، فضلاً عن الإنتاجية الكلية على صعيد المؤسسات الحكومية.(عبدالعال ،موقع الالكتروني

)www.hlrn.org/img/documents/Abd_al-Al_Privatization_Egypt_AR.pdf

بسبب تفاقم مشكلات المؤسسات الحكومية، خاصة المصانع، فقد تعالت الدعوات المنادية بأعادة تأهيل هذه المصانع وضرورات الإحلال والتجديد، لذا فقد بادرت الحكومة الى إعادة تدريب العاملين والإستعانة بالخبرات الأجنبية لإعادة هيكلة المصانع الحكومية، وبالطبع كانت البرامج طموحة، وكانت تهدف الى حل المشكلات المستعصية التي كانت تعاني منها المصانع المصرية. (النجار، 1988،ص15)

إن برامج إعادة الهيكلة للمؤسسات الحكومية والمصانع المصرية وإعادة تدريب العاملين لم تعالج المشكلات التي تأصــلت في هذه المؤســســات والمصــانع الحكومية، حيث وفي الوقت الذي أطلقت الحكومة البريطانية في

عهد(تاتشر)برامجها بخصوص الخصخصة،فأن الحكومة المصرية تأثرت بهذه الدعوة التي إنتشرت في أصقاع العالم، وكانت الحكومة المصرية تدرس التجربة البريطانية بعناية وبتأني، ودخلت الفكرة في أذهان المصريين، وكانوا تواقين الى الأخذ بها في الفترة المناسبة.(السعيد، 1997،ص23)

أ-خصخصة مشاريع الأسمنت

بعد إطلاق عملية الخصخصة في مصر منذ تسعينات القرن الماضي فأن العملية لم تمض لمعالجة مشكلات المصانع التي كانت تعاني من سيطرة الحكومة عليها، حيث وبدلاً من أن تمتد الخصخصة لتشتمل على تلك المصانع الحكومية التي كانت تعمل بخسارة لتعيد الخصخصة هيكلتها ولتسحبها الى الطريق الصحيح، فأن الخصخصة اشتملت على تلك المؤسسات والمصانع التي كانت تعمل بكفاءة عالية، فعلى سبيل المثال فأن الخصخصة إشتملت على مصانع الأسمنت، في وقت كانت الإمكانيات متاحة في مصر للإبقاء على هذه المصانع بأيدي الحكومة المصرية،وحيث كانت التكنولوجيا متاحة والمواد الأولية متوفرة، والخبرات المصرية المحلية كانت متاحة من حيث الخبرات الفنية والإدارية.(ثابت،مصدر سابق ص54)

لحين نهايات الثمانينات من القرن الماضي كانت الحكومة المصرية تمتلك(12)مصنعاً للأسمنت،حيث وبعد إعتماد هذه الحكومة لعمليات الخصخصة، فقد قامت ببيع ما حوالي(8)مصانع من هذه المصانع، وجدير ذكره إن هذه المصانع لم يتم تسليمها الى القطاع الخاص المصري،بل تم بيعها الى شركات أجنبية منها شركة(لافارج)الفرنسيةو شركة(إيتال سمنت)الإيطاليةو شركة(سميكس)المكسيكية، علماً إن هذه الشركات الأجنبية التي إستلمت مصانع الأسمنت لم تكن تنوي المساهمة في تطوير هذه الصناعة في مصر، بل إن الأمر كان يعود الى إعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة الى البلدان النامية، حيث إن ضغوطات حماية البيئة في البلدان المتقدمة وفرض ضرائب التلوث على مثل هذه الصناعات دفعت بالشركات المصنعة للأسمنت للهجرة الى البلدان النامية ومن بينها مصر التي لم تبالي بخطورة التلوث البيئي الذي تسببه مصانع الأسمنت،لذا وبدلاً من أن تفرض الحكومة المصرية ضرائب التلوث على الشركات الأجنبية التي إستلمت مصانع الأسمنت في مصر، فأنها كانت تقدم لها العون الكثير من حيث تأمين الغاز والكهرباء بأسعار مدعومة، عليه فأن تكاليف إنتاج الأسمنت بالنسبة الى هذه الشركات الأجنبية كانت قليلة في مصر بالقياس الى البلدان المتقدمة،لذا فأنها وجدت ضالتها في العمل في هذا البلد لأسباب إقتصادية.(عبدالقادر ،2005ص7)

رغم ما كانت تتحملها مصر من تكاليف إجتماعية كثيرة جرّاء عمليات إنتاج الأسمنت،وما كانت تسببها هذه المصانع من تلويث للبيئة، فأن الشركات الأجنبية التي إستحوذت على مصانع الأسمنت في مصر، لم تدخل السوق المصرية كشركات منافسة تنتهي الى خفض سعر هذا المنتج،بل إتفقت فيما بينها على أن لاتخوض المنافسة السعرية في السوق المصرية، بالتالي فأن أسعار الأسمنت في مصر بقيت عالية، لذا فأن إستقدام الشركات الأجنبية رغم كونها كانت متعددة من حيث العدد،فأنها لم تفد في خفض أسعار الأسمنت،عليه فأن البعض يفسر ما حصل في مصر بهذا الخصوص، إن العملية كانت مدبرة للحصول على أكبر قدر من الأرباح على حساب الدولة المصرية، من خلال رفع الأسعار بدلاً من خفضها.(عبدالعال، www.hlrn.org/img/documents/Abd_al-Al_Privatization_Egypt_AR.pdfموقع

لقد كانت عملية الخصخصة في مجال صناعة الأسمنت تشوبها نوع من الغموض، فهل التسهيلات التي كانت تقدمها الحكومة المصرية للشركات الأجنبية لإمتلاك مصانع الأسمنت تشوبها عمليات فساد منظمة؟أم أن الحكومة المصرية كانت مضطرة لبيع هذه المصانع للحصول على أموال كافية لتغطية العجز المالي الحكومي؟أم إنها كانت تهدف الى

جذب رؤس الأموال الأجنبية في ظل شحة رؤس الأموال؟كى تستفيد مصر من عمليات الإستثمار الأجنبي لبناء مزيد من الطاقات الإنتاجية، فمثل هذه الأسئلة تنتظر الأجوبة الشافية والتي لم يجب عليها أحد،ويعود السبب في عدم امكانية الإجابة الى مثل هذه التساؤلات الى الغموض الذي إكتنفته عملية الخصخصة،و الى تعرض مصر الى ضغوطات خارجية،و الى حالات الفساد المستشرية،والتي جعلت في العملية تكتنفها عدم الشفافية.(زوبي،2014-2016،ص7)

ب-خصخصة شركات الغزل والنسيج

كانت صناعة الغزل والنسيج تعد فخر الصناعة المصرية، كونها كانت صناعة متكاملة من بدء إنتاج القطن المصري المشتهر عالمياً بجودتها العالية، كون البيئة المصرية الدافئة مناسبة لزراعة القطن، كما وإن جزءاً من الفلاحين في مصر قد إعتادوا على زراعة القطن منذ قديم الزمان، عليه فأن صناعة الغزل والنسيج أصبحت صناعة ناجحة، لذا فقد اقيمت العديد من المصانع، وقامت هذه الصناعة بأستيعاب وتشغيل عشرات الآلاف من العاملين المصريين وتأسست لهم مجمعات سكنية كبيرة بجوار المصانع من ضمنها (كفر الدوار)التي أصبحت مدينة صناعية متكاملة وبالرغم من كون صناعة الغزل والنسيج صناعة ناجحة في مصر،والتي لم تكن تعاني من مشكلات كبيرة، إلا أن موجة الخصخصة إمتدت أيضاً الى هذه الصناعة تحت تأثير صغوطات الدول الغربية والمنظمات الإقتصادية العالمية من ضمنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عليه فأن المعونات والقروض التي كانت تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الإقتصادية العالمية الى مصر كانت مشروطة باعتماد الخصخصة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وهذه المنظمات تتدقق من عملية خصخصة(USAID Carana corporation 2002,p47) الشركات قبل دفع أقساط المعونات والقروض.

ج- خصخصة قطاعات التأمين والمصارف والكهرباء

رغم تأخر الخصخصة في قطاعات التأمين والمصارف والكهرباء والخدمات العامة،إلا إن الضغوطات الشديدة التي كانت تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الاقتصادية العالمية على مصر عملت على ثني الحكومة المصرية للرضوخ الى هذه المطالبات، بالتالي فأن الخصخصة امتدت الى هذه المجالات، وحتى الى مجال خدمات تنظيف الشوارع ورفع القمامة والتي تم تسليمها الى شركات أجنبية بالرغم من إنها نالت الفشل الذريع، عليه فأن الكثيرين يعيدون الأمر الى إعتبارات سياسية وتشابك مصالح الطبقة الحاكمة مع الجهات الخارجية.

لم تكتف عملية الخصخصة في مصر بعملية تحويل ممتلكات الدولة الى القطاع الخاص، من خلال بيع مؤسسات الدولة، بل إشتملت العملية أيضاً على بيع حصص المؤسسات العامة والتي كانت تشترك مع جهات خاصة في إطار الشركات المحسوبة على القطاع المختلط.(خطاب،2003، 11)

في مصر، كما في كافة البلدان النامية،التي خاضت تجربة التخصيص،فأن المدافعين عن هذه التجربة يدّعون بأن عملية التخصيص لامفر منها، وإن البلدان جميعها وفي ظل سيادة ظاهرة العولمة، وفي ظل تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية، ونتيجة للضغوطات التي تمارسها المنظمات الإقتصادية العالمية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتبني إقتصادات السوق وإشتراط الولايات المتحدة الأمريكية على البلدان النامية ومن ضمنها مصر في حال إستلامها لأى قرض أو معونة، أن تتبنى إقتصاد السوق وضرورة الأخذ بالخصخصة، وهكذا فأن هؤلاء يدعون بأنه

لامجال سوى الأخذ بالخصخصة كسبيل للانخراط في السوق الاقتصادية العالمية، من أجل الحصول على ثمارها في التنمية الإقتصـــادية والإجتماعية وفي الإزدهار الإقتصـــادي، ومن أجل رفع المســـتويات المعاشـــية لبلدانها.(خطاب ،مصدرسابق،14)

2-تقويم تجربة الخصخصة في جمهورية مصر العربية

يعرض المدافعون عن الخصـخصـة في مصـر بيانات عن حالة التطور الإقتصـادي والتنمية الاقتصـادية في مصـر، إذ يدّعي هؤلاء بأن الإقتصاد المصري ومنذ إعتمادها للخصخصةقد حقق نمواً إقتصادياً عالياً،كما وإن الخصخصة وبحسب هؤلاء ساعدت مصر على تحديث مؤسساتها الإنتاجية، وزيادة إنتاجية العاملين فيها نتيجة خطوات التحديث وإدخال الأنماط التكنولوجية الجديدة في ميادين العمل والإنتاج.(خطاب،نفس المصدر السابق، ص5)

رغم كل البيانات التي يطرحها دعاة الخصـخصـة في مصـر، إلا إن هذه العملية لها معترضـون كثر، فهؤلاء يدّعون بأن الخصخصة لم تكن إلاّ و سيلة لنهب المال العام والإ ضرار بالمصالح العامة، وحيث إن جهات عديدة قدمت شكاوى الى المحكمة المصـــرية بخصـــوص عمليات فســـاد منظمة أقدمت عليها الجهات التي كانت مصـــالحها تميل الى الترويج للخصخصة وإعتمادها، وبالفعل نظرت المحكمة الى هذه الدعاوى، وقامت بالنظر في إمكانية إجراء الفساد في عمليات الخصخصة، وبعد إقتناع المحكمة المصرية في بعض الدعاوى أصدرت حكمها بأبطال البعض منها وإعادة بعض الشركات التي تم تخصيصها لتعيدها الى القطاع العام.(خطاب،نفس المصدرالسابق،ص6)

من بين الحجج التي إعتمدتها المحكمة المصـرية لإبطال البعض من عقود الخصـخصـة،بأن الكثير من تلك الشـركات التي تمت خصخصتها كانت شركات رابحة،وكان بالإمكان أن تبقى هذه الشركات تحت سلطة وإدارة الحكومة،ولم يكن هناك مبرراً معقولاً لتخصـيصـها، كما وقد وجدت المحكمة بأن عملية التقييم أثناء بيع هذه الشـركات لم تكن عادلة،بل كانت تشوبها شبهات لأن تكون في مصلحة الجهات المشترية لهذه الشركات.

بما إن الخصـخصـة إنتهت الى تسـريح العديد من العاملين، فأن العاملين الذين تمت احالتهم الى المعاش المبكر كانوا مستائين من قرارات احالتهم الى التقاعد، كما وإن الشركات التي تم تخصيصها في مصر،فأنها وبحجة الترشيق أغلقت ابوابها أمام الكثير من طلبات التعيين في هذه الشـركات،في حين فأنها أبقت الباب مفتوحة أمام تعينات عديدة لم تكن عادلة في (ecpps.org/index.php/arإختياراتها.(الموقع الالكتروني وجد المصريون بأن بعضاً من الشركات العامة التي تم تخصيصها كانت تباع الى القطاع الخاص بأثمان بخسة، كما وإن المصريين لاحظو بأن هذه الشركات اعيد بيعها الى جهات ثانية وثالثة بأسعار مرتفعة،لذا فقد اقتنع البعض بأن عملية البيع الأولية كانت تشوبها الفساد، كون التقييمات كانت غير منصفة وكانت أسعار البيع دون أثمانها العادلة.

يمكن القول بأن الخصخصة لم تكن عملية مصرية خالصة، بل إنها أقرت لإرضاء ساسة الغرب والمنظمات الاقتصادية العالمية، كما وإن السـلطة المصـرية لجأت الى الخصـخصـة للحصـول على أموال بيع الشـركات الحكومية، ومن أجل الحصـــول على القروض الدولية، كما وإن الســـلطة في مصـــر كانت عيونها منصـــبة على كيفية اعفاء مصـــر من ديونها الخارجية، وإن هذه السلطة كانت ترى بأن إر ضاء أمريكا والدول الغربية من خلال إعتماد الخصخصة يكون من شأنها إعفاء مصر من الكثير من الديون المتراكمة عليها، عليه فأن البعض يرى بأن الخصخصة في مصر لم تكن عملية الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصـاد في هذا البلد، بل إن عوامل سـياسـية كثيرة كانت وراء اقدام السـلطة المصـرية على هذه الخطوة.(دنيا 2003،ص10)

إمتدت الخصخصة في مصر الى مرافق صناعية كانت ناجحة في أعمالها فعلى سبيل المثال فأن شركة المراجل التجارية وشركة نصر لصناعة السيارات كانت شركات صناعية متكاملة، وكانت نشاطاتها تمتد الى صناعات الدعم وأجزاء الآلات والأدوات التي كان يتم تصنيعها بالكامل في داخل مصر، وحيث إن مثل هذه الشركات قد بيع البعض منها الى مستثمرين محليين، علماً إن عيون هؤلاء كانت تنظر في كيفية الاستحواذ على الأراضي الواسعة لهذه الشركات، إذ إن هؤلاء المستثمرين وبعد فترة وجيزة قاموا بتحويل أنشطة هذه الشركات،أو قاموا بتصفيتها بعد أن احالوا العاملين الى المعاش المبكر،وبعد أن باعوا الآلات والأدوات وغيرها،فأن هؤلاء قاموا ببناء العمارات السكنية فوق هذه الأراضي، عليه ,Dinavo,j.v) فأن الخصخصة أدت الى تراجع مصر في مجال الانتاج الصناعي 1995,p157(

الخلاصة والإستنتاجات: *

بعد دراسة وتمحيص تجارب الخصخصة في البلدان المختارة في هذا البحث،ومن أجل تقويم هذه التجارب،وبغرض تخطي العثرات التي تقف بوجه الخصخصة والتي مرّت بها بلدان كثيرة خاضت هذه التجربة،فقد توصل الباحثان الى جملة نتائج والتي بالإمكان الإستفادة منها لإستنارة الطريق أمام بلدان أخرى تنوي الخوض فيها،عليه فأننا نستخلص النقاط الآتية مستنبطة من متن البحث والتي هي في الأصل نقاط تقويمية تفيد عملية الخصخصة:-

أولاً:منذ سبعينات القرن الماضي،بعدما توسعت وتضخمت المؤسسات الحكومية في العديد من البلدان،وبعدما إنتشرت البيروقراطية في أجهزة الدولة،بضمنها المؤسسات الإنتاجية المالكة للحكومة،أصيبت معظم هذه المؤسسات بالخمول،وتناقصت فيها الإنتاج والإنتاجية،منذ هذه الاثناء طفت الى السطح دعوات منادية للإصلاح في هذه المؤسسات،وحيث كانت بريطانيا سباقة في عهد(مارغريت تاتشر)رئيسة وزراء بريطانيا في أواخر السبعينات من القرن الماضي و أوائل الثمانينات منه،كانت تدعمها في ذلك الإدارة الأمريكية في عهد(رونالد ريغان)الرئيس الأمريكي الأسبق،عليه فأن التجربة البريطانية الناجحة في الخصخصة،فتحت باباً واسعة لغيرها من البلدان في أن تخطو خطواتها باتجاه الخصخصة وإعتمادها.

ثانياً:إن الخصخصة وإن كانت هي عملية تهدف بالأساس الى رفع الكفاءة الإقتصادية على الصعيدين الجزئي للمشاريع التي يتم تخصيصها وعلى الصعيد الكلي لعموم الإقتصاد،إلاّ إن هذه العملية حتى وإن حققت أهدافها في نهاية المطاف،إلاّ انها غير خالية من المخاض والصعوبات خاصة في بدايات الاقدام عليها.

ثالثاً:أن الجدل حول الخصخصة بخصوص قبولها أو رفضها في بريطانيا كان حاداً،كما أن (تاتشر)المرأة الحديدية كانت لها دور في فرض الرؤية الجديدة والتي لم تكن مقبولة قبل توليها لرئاسة الحكومة البريطانية،عليه فأن بريطانيا التي فتحت هذه الباب والتي أصبحت السباقة في هذا الإتجاه كان لها الفضل في المقبولية للخصخصة،لما حققتها الخصخصة من نجاح في الكثير من الأنشطة وليس جميعها على الساحة البريطانية.

خامساً:من خلال ماتم عرضه من تجارب للخصخصة في البلدان التي تم بحث تجاربها،تبين انه ورغم أهمية الخصخصة وضرورات الأخذ بها واعتمادها في المفاصل المناسبة وفي الأوقات المناسبة لها،فأن بلداناً كثيرة والتي

خاضت هذه التجربة لم تجعل من الخصخصة كضرورة وكهدف،وذلك لسد عجوزات الموازنات العامة،كما كان الحال في روسيا الإتحادية وجمهورية مصرالعربية،كما وإن بعضاً من البلدان التي إعتمدت الخصخصة،إنما ركبت الموجة من دون دراسة معمقة لأبعادها وآثارها المحتملة،حيث إن الخصخصة حتى وإن كانت مدروسة لها مخاضها في المرحلة الإنتقالية،هذا ناهيك عن الخصخصة غير المدروسة والتي تكون نتائجها وخيمة على حياة المواطنين والتي قد لاتنتهي أيضاً الى تحقيق أهدافها المرجوة.

سادساً:إن عمليات الخصخصة التي جرت في جمهورية مصر العربية لم تجر وفق السياقات الصحيحة للخصخصة والتي مفادها إعادة الحياة الى المنشآت الحكومية المتهالكة والتي كانت تعمل بخسارة أو بكفاءة متدنية،بل إن جزءاً كبيراً من هذه المنشآت كانت كفوءة من حيث أعمالها ونشاطاتها،بل كانت مربحة،عليه فأن الخصخصة التي جرت في البلد المذكور كانت تشوبها كثير من الشوائب والنوايا غير الحسنة،والتي كانت تتمثل في نزع هذه المنشآت من ملكيتها الحكومية وتسليمها الى الجهات الطفيلية والتي كانت تشكل شبكة متألفة من أصحاب المصالح كانت تتوزع مابين كبار المسؤلين في الحكومة والرأسماليين المحليين والجهات الأجنبية،والدليل على ذلك إستشراء حالة الفساد والتفاوت الطبقي الحاصل وتردي الخدمات في جمهورية مصر العربية،في حين كانت المؤسسات والمنشأت الحكومية والتي كانت تعمل بخسارة والتي كانت الضرورة تدعو الى خصخصتها يتم تركها لتعتاش على موارد الدولة والموازنات العامة،عليه فأن عمليات الخصخصة في جمهورية مصر العربية لم تكن هادفة الى إعادة الهيكلة في الإقتصاد وتحقيق الكفاءة على صعيد المنشآت وعلى صعيد عموم الإقتصاد،أما بخصوص جمهورية روسيا الإتحادية،فأن عملية الخصخصة كانت أليمة عليها في المرحلة الإنتقالية، إذ تراجعت الخدمات العامة وإزداد التفاوت الطبقي ،غير أنه وبعد مرور فترة من الزمن وبعد إتقضاء المرحلة الإنتقالية تحسنت الخدمات العامة وإرتفع المستوى المعاشي للمواطنين رغم بقاء حالت التفاوت الطبقي الحاد.

سابعاً:كانت الحكومات ولاتزال تقع تحت تأثير المنظمات الإقتصادية العالمية والدوائر الغربية،في ممارساتها،حيث وبما إن هذه المنظمات العالمية،ومثل هذه الدوائر تصغط باتجاه إعتماد إقتصاد السوق،وبما إن هذه الجهات تربط ما بين تقديمها للقروض والمساعدات الى هذه البلدان وتبني الخصخصة فيها،لذا فأننا نجد بأن عمليات الخصخصة تجري في كثير من البلدان لتلبية مشيئة الجهات الخارجية وليس من أجل تحقيق المتطلبات الوطنية،وكانت حالة جمهورية مصر العربية هي أكبر دليل على ذلك.

ثامناً:بعد تزايد الوعي البيئي في البلدان المتقدمة،وبعد زيادة الضغوطات التي كانت تمارسها الجهات والأحزاب الداعية الى حماية البيئة وبعد صدور قوانين عديدة تخص حماية البيئة،وبعد فرض ضرائب معينة على المصانع الملوثة للبيئة،بصيغة ضرائب التلوث،لذا فأن كثيراً من المصانع في هذه البلدان وجدت إن تكاليفاً إضافية كثيرة اضيفت الى تكاليفها السابقة،كما وإن الوعي البيئي والمعايير البيئية حتمت إضافة التكاليف الإجتماعية الى التكاليف التي تتحملها المجتمعات من خلال بعض الأنشطة الملوثة للبيئة،والتي تتمثل بتكاليف العلاجات الصحية جرّاء التلوث البيئي،وتكاليف الصيانة للمباني والمنشآت والتي تتعرض اكثر الى الهلاك والإندثار في ظل بيئة ملوثة،لذا فأن شركات كثيرة في البلدان المتقدمة،وجدت إن نشاطاتها في بعض الأنواع من الصناعات،خاصة صناعة الأسمنت والصناعات الكيمياوية أصبحت غير مجدية في هذه البلدان،حيث ومن أجل الابقاء على أرباحها مرتفعة،فأن هذه الشركات عملت على إعادة توطين بعض نشاطاتها الصناعية الملوثة للبيئة صوب البلدان النامية،والتي لازال الوعي البيئي فيها غير متنامي،كما وإن

السـلطات الحاكمة في هذه البلدان غير آبهة بهذه المسـائل،كونها بعيدة عن تحقيق المصـالح العامة،ولن تجد أمامها أية ضغوطات تمارس عليها من الداخل،وهكذا فقد تناغمت مصالح الطبقات الحاكمة في البلدان النامية والشركات الأجنبية لإعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة في البلدان النامية،عليه فأن هذا الأمر كان دافعاً آخراً لتبني عمليات الخصخصة في البلدان النامية،حيث نرى أن الصـــناعات الملوثة للبيئة إن كانت موجودة في هذه البلدان،فأنها زادت بعد تبنيها لعمليات الخصخصة على سبيل المثال زيادة مصانع الأسمنت التي كانت تمتلكها الشركات الأجنبية هذه المصانع التي قلت اعدادها كثيراً في البلدان المتقدمة.

تاسعاً:- فضلاً عن المسببات البيئية التي دفعت بالشركات الأجنبية الى القدوم الى االبلدان النامية لإطلاق نشاطاتها الملوثة للبيئة والتي شجعت عمليات الخصخصة فيها،فأن إنخفاض التكاليف التي تتحملها هذه الشركات الأجنبية ذات العلاقة بالضمان الإجتماعي والضمان الصحي والتعويضات التي تتحملها هذه الشركات عن الحوادث التي يتعرض لها العاملون وغيرها من التكاليف من هذا القبيل،لذا فأن إنخفاض مثل هذه التكاليف دفعت بالشركات الأجنبية الى إضافة العديد من أنشطتها،خاصة في ظل تبلور ظاهرة العولمة وزيادة تسهيلات النقل والإتصالات خاصة الألكترونية منها.

عاشراً:-طمعاً بالأراضي التي أقيمت عليها بعض الشركات الحكومية أو المصانع الخاصة بالحكومة،والتي أصبحت متهالكة وغير كفوءة،من التي تم عرضـــها للبيع من قبل الحكومة الى القطاع الخاص،بهدف بعث الحياة فيها وتجديد الأنماط التكنولوجية فيها وإعادة تدريب العاملين فيها وفق الصـــيغ العصـــرية،فأن جهاتاً معينة والتي إســـتلمت هذه الشـــركات والمصـــانع التابعة الى القطاع الخاص والتي تدعي إنها تعمل من أجل خلق الكفاءة،فأن هذه الجهات وبدلاً من نشـــر الكفاءة مابين العاملين،من خلال إدخالهم في دورات مكثفة لتحســـين أدائهم لجعلهم يتعاطون مع الأنماط التكنولوجية الحديثة،فأن هذه الجهات ومن أجل التخلص من العاملين،أحالت هؤلاء الى المعاش المبكر،وفيما بعد قامت هذه الجهات بتفكيك الآلات والأدوات والمستلزمات ثم بيعها بصيغة الخردة،وبعدما قامت بهدم المباني المقامة،وتم بيع هذه الأراضي بأسعار عالية جداً،لذا فأن عملية الخصخصة التي جرت في بعض الحالات أسيء إستخدامها وكانت بنية مبتية غير صـــادقة،إذ كان الهدف منها جني أرباح طائلة حتى وان كانت على حســـاب القضـــاء على بعض الأنشـــطة الإقتصـــادية،خاصـــة الصـــناعية منها والتي كانت تديرها في الغالب جهات حكومية،مثلما حصـــلت في جمهورية مصـــر العربية.

المصادر-Reference

أولاً:الكتب

1-ابوعامرية،فالح ابوعامرية،(2008)الخصـــخصـــة وتاثيراتها الاقتصـــادية،دار اســـامة للنشـــر والتوزيع ،الطبعة الاولى،عمان-اردن .

2.حميدة،مختار،الخصخصة عن طريق الاسواق المالية،(2013)الطبعة الأولى،بيروت،لبنان

3-عبدالقادر ،محمد عبدالقادر،(2005)الإتجاهات الحديثة في التنمية،الدار الجامعية،الاسكندرية.

ثانياً:المجلات والمنشورات والمؤتمرات:

1-النجار، سعيد،(1988)التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.

2-السعيد،هالة حلمي،(1997)الخصخصة في الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية، سلسلة رسائل البنك الصناعي،الكويت .

3-القريشي،مدحت،برامج الخصـخصـة بين مقومات النجاح وعوامل الفشـل،شـبكة الاقتصـاديين العراقيين،نشـر في 2011/10/16

4-ثابت،نحمده عبد الحميد،ترويج قضـايا الخصـخصـة(تجارب عالمية)،بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصـاد الإسلامي المنعقد بكلية الشريعة–جامعة أم القرى،المكة المكرمة،1425هـجري

5-خطاب،مختارعبدالمنعم ،(2003)الاصلاح الاقتصادي والخصخصة(التجربة المصرية).

6-دنيا، شوقي،(2003)،الخصخصة وتقليص دور القطاع العام،موقف الإقتصاد الإ سلامي،جامعة الأزهر، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي الذي نظمته كلية الشريعة–جامعة أم القري المكة المكرمة.

7-زوبي،اكرم علي،خالد عبدالواحد النخاط،اثر تطبيق برنامج الخصـــخصـــة على اداء الشـــركات،تجارب بعض الدول الاخرى،مجلة البحوث المالية والإقتصادية،المقالة رقم 1الاصدار الاول لسنوات(2016-2014)

8-سـلامة،رمزي علي ،"التجربة البريطانية في الخصـخصـة: الدروس المسـتفادة " بحث مقدم إلى المؤتمر المشـترك الأول لقطاع الأعمال العام، الإسكندرية 20 – 22، يونيو

9- شـيخان،شـهاب حمد،(2008)،اشـكالية الخصـخصـة وانعكاسـاتها في رفع كفاءة الاداء الاقتصـادي،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية.

10-عبدالله مصـــطفى محمد،(2002)،التصـــحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصـــاد الســـوق في البلدان العربية الجزائر2002

11-فيلونيك،الكسندر،(1996)،المصالح الاقتصادية الروسية في الشرق الاوسط،مجلة الدراسات الفلسطينية،المجلد 7،العدد26

12-هندي،د.منير إبراهيم،(1995)،أسـاليب وطرق خصـخصـة المشـروعات العامة:خلاصـة الخبرات العالمية،القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

المراجع باللغة الإنكليزية:

1-ANDERI SHLEIFER,ROBBERT W.VISHNY,(1993) Same as previous source.

2-ANDERI SHLIFER&ROBERT W.VISHNY,privatization,(1993)Russia,Brookings papers on economic activity,2th Edition.

3-ANDERI SHLEIFER,ROBBERT W.VISHNY,(1993) Privatizing Russia ,brooking papers on economic activity,2th Edition

4-Bernard black,reinier kraakman,anna tarassova,Russian,(1999),privatization and corporate governance what went wrong?

5-Carana corporation USAID coordination services project ,special study 2002.

6-Dinavo, J.V. (1995), Privatization in Developing Countries "Prager London.

7-Gragg and Dyck,(1999), & Bishop and Thompson, 1993 Grimsone, 1990& Grout, 1995& Suleiman, 1990]

8-Nikologorskiy Dmitriy yurevich Privatization in Russia:announced success and real failure 1997, japan.

9-Nikologorskiy Dmitriy yurevich Same as previous source.

13-Park; Hoon, (1998), " A Selective Privatization Model : A valuable lesson from Eastern European Countries", Multinational Business Review, Spring, Vol., 6, No.

10-Vuylsteke; Charles; (1989). "Techniques of Privatization of State - Owned Enterprises (SOE'S)", Vol., 1, "Methods and Implementation, World Bank Technical Paper, No., 88, Washington, D.C., The World Bank.

11-Zahra; Shaker A. & Hansen; Carol Dianne, (2000), : " Privatization, Entrepreneurship and Global Competitiveness in the 21st Century", Competitiveness Review, Vol., 10, No.

12-Zahra; Shaker A., &Ireland; R. &Duane; Gutierrez ; Isabel,& Hitt; Michael A., (2000), : Privatization and entrepreneurial transformation: Emerging issues and a future research", The Academy of Management Review, July, Vol., 25..

المصادر الأليكترونية:

1- http://www.m.ahewar.org

2-www.hlrn.org/img/documents/Abd_al-Al_Privatization_Egypt_AR.pdf

3-https://www.ecpps.org

4-https://www.aradoportal.org

http://www.m.ahewar.org 8628/10/2004

5-احمد منير نجار،الخصـخصـة احدى وسـائل الإصـلاح الإقتصـادي،حالة دولة الكويت.كلية العلوم الإدارية،جامعة الكويت،الكويت.

https://www.aradoportal.org.eg/Fuls_v5/Libraries

6- المركز المصري لدراسات السياسات العامة،دور الخصخصة في تحسين الاداء الاقتصادي،جريدة الأهرام

7-طارق عبدالعال،الخصخصة المصرية تطوير اقتصادي،ام خلخلة اجتماعية

www.hlrn.org/img/documents/Abd_al-Al_Privatization_Egypt_AR.pdf

8-نجم الدليمي،ملاحظات اولية حول تنفيذ برنامج الخصخصة، نموذج روسيا الإتحادية.

9-ecpps.org/index.php/ar